أكدت ان استمرار الإصلاحات في صناعة الخدمات المالية سيكون جيدا

يلين: قوة النظام المصرفي تحميه من أزمات مالية جديدة

جانيت يلين

قالت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إنها لا تعتقد أنه ستحدث أزمة مالية أخرى على الأقل على مدى حياتها وإن الفضل في ذلك يرجع إلى حد كبير إلى إصلاحات النظام المصرفي منذ انهيار القطاع في 2007–2009.

وقالت يلين متحدثة في حلقة نقاشية في لندن «هل لي أن أقول أنه لن تكون هناك أزمة مالية أخرى مطلقا؟»

«ربما تعرفون أن ذلك قد يكون من قبيل المبالغة لكنني أظن أننا أكثر آمانا بكثير وآمل بأنها (أزمة مالية) لن تحدث على مدى حياتنا ولا أعتقد أنها ستحدث».

وقالت يلين إنه «سيكون شيئا جيدا» إذا استمرت الإصلاحات في صناعة الخدمات المالية التي بدأت منذ الأزمة وحثت أولئك الذين ساعدوا في التغلب على تداعيات الأزمة في ذلك الوقت على أن يسعوا بنشاط لمنع تخفيف الإصلاحات.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترمب أثناء حملته الانتخابية إنه سيخفض القواعد المنظمة للقطاع المصرفي. واقترحت وزارة الخزانة الأميركية في وقت سابق هذا الشهر تخفيف القيود التي تواجهها البنوك الكبرى الآن في عملياتها في الأسواق المالية.

وكررت أيضا رأيها بأن البنك المركزي الأميركي سيواصل رفع أسعار الفائدة فقط بشكل تدريجي.

وقالت «نعتقد أنه سيكون من المناسب لبلوغ أهدافنا أن نرفع أسعار الفائدة بطريقة تدريجية جدا إلى مستويات من المرجح أن تبقى منخفضة كثيرا... وأن تبقى منخفضة بالمعايير التاريخية لفترة طويلة».

وأضافت أن مخزون السندات الذي راكمه مجلس الاحتياطي الاتحادي لمساعدة الاقتصاد الأميركي على تجاوز الأزمة سيجري تقليصه «بشكل تدريجي ويمكن التكهن به.

الدولة ستجري تخفيضات جديدة بمختلف أوجه الإنفاق العام

إجراءات تقشف جديدة في فرنسا لضبط العجز عند 3 بالمئة

فرنسا تقوم بإجراءات تقشف جديدة

قال وزير المالية الفرنسي إن بلاده ستجري تخفيضات جديدة في مختلف أوجه الإنفاق العام للوفاء بمستوى العجز المستهدف للاتحاد الأوروبي والبالغ 3% في 2017 .

وكانت حكومة الرئيس السابق فرانسوا أولوند قد توقعت أن يبلغ العجز 2.8% وهو ما يعني التقيد بالسقف الذي يستهدفه الاتحاد الأوروبي وذلك للمرة الأولى في 10 سنوات.

لكن القناة الأولى بالتلفزيون الفرنسي ذكرت أن مسؤولين بالجهاز الوطني للمحاسبات، الذي سينشر مراجعة للتقديرات يوم الخميس، يتوقعون أن يبلغ العجز 3.2 بالمئة في 2017.

وأبلغ وزير المالية برونو لومير النشرة الإخبارية المسائية للقناة الأولى «سنرى يوم الخميس. الشيء الوحيد الذي أستطيع أن أؤكده هو أننا إذا لم نفعل أي شيء قبل نهاية العام عندئذ فإننا لن نفي بتعهداتنا الأوروبية». وأضاف أن التخفيضات في الانفاق العام ستشمل انفاق الدولة والحكومات المحلية والخدمات الاجتماعية. وقال لومير «فرنسا مخدرة بالإنفاق العام. علينا أن نخفض الانفاق العام لأنها مسألة تخص السيادة الوطنية. سنقدم عدداً من المقترحات تتعلق بالإنفاق العام كله».

تصريحات تهوي بالدولار وتدفع اليورو لأعلى مستوى في عام

اليورو يرتفع مقابل الدولار

هبط الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى له في ما يقرب من عام مقابل اليورو بعد أن فتح رئيس البنك المركزي الأوروبي الباب أمام خطوات نحو تقليص برنامجه للتحفيز النقدي وبعد تأجيل اقتراع على تشريع للرعاية الصحية في مجلس الشيوخ الأمريكي.

ومتحدثا في مؤتمر في البرتغال فتح ماريو دراجي الباب أمام تعديل أدوات المركزي الأوروبي للسياسة النقدية مع تحسن الآفاق الاقتصادية في أوروبا وهو ما أذكى توقعات في السوق بأن البنك سيقلص برنامجه التحفيزي بحلول سبتمبر.

وزاد الدولار خسائره بعد أن أرجأ السيناتور ميتش مكونيل زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ الأمريكي تصويتا على تشريع للرعاية الصحية على أمل الحصول على المزيد من الدعم من الأعضاء الجمهوريين.

وقفز اليورو أمام العملة الخضراء إلى 1.1379 دولار وهو أعلى مستوى له منذ أواخر يونيو 2016 قبل أن يتراجع قليلا إلى 1.1333 دولار في نهاية جلسة التعاملات.

وتراجع الدولار من أعلى مستوى في أكثر من شهر مقابل العملة اليابانية البالغ 112.46 ين الذي سجله في وقت سابق من الجلسة مقلصا مكاسبه إلى 0.3 بالمائة عند 112.12 ين.

ولامس مؤشر الدولار، الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات منافسة رئيسية، أدنى مستوى في 13 يوما عند 96.344 . وهبطت العملة الأمريكية إلى أدنى مستوى في أكثر من سبعة أشهر أمام العملة السويسرية عند 0.9593 فرنك.

ارتفاع مؤشر ثقة الشركات الصغيرة في اليابان للشهر الثاني على التوالي

ارتفاع في مؤشر الثقة الياباني

أظهر تقرير اقتصادي نشر امس الأربعاء ارتفاع ثقة الشركات الصغيرة في اليابان خلال يونيو الحالي للشهر الثاني على التوالي، رغم أن الارتفاع كان طفيفا.

وبحسب التقرير الصادر عن «شوكو تشوكين بنك» ، ارتفع مؤشر ثقة الشركات الصغيرة إلى 49ر2 نقطة خلال يونيو الحالي مقابل 48ر9 نقطة خلال الشهر الماضي و48ر6 نقطة في أبريل الماضي.

في الوقت نفسه ارتفع مؤشر شركات قطاع التصنيع إلى 48ر7 نقطة خلال الشهر الحالي مقابل 47ر8 نقطة خلال الشهر الماضي، في حين تراجع مؤشر القطاع غير الصناعي إلى 49ر5 نقطة مقابل 49ر8 نقطة خلال الفترة نفسها.

ومن المتوقع ارتفاع المؤشر خلال يوليو المقبل إلى 49ر8 نقطة، في حين من المتوقع ارتفاع مؤشر قطاع التصنيع إلى 49ر7 نقطة والقطاع غير الصناعي إلى 49ر8 نقطة خلال الشهر المقبل.

إيطاليا تخصص 17 مليار يورو لإنقاذ مصارفها من الإفلاس

ايطاليا تسعى لانقاذ مصارفها

أعلنت المفوضية الأوروبية السماح للسلطات الإيطالية تخصيص مبلغ يصل إلى 17 مليار يورو لإنقاذ مصرفين في البندقية على وشك الإفلاس وذلك وفق قواعد الاتحاد الأوروبي.

وستعتمد خطة الإنقاذ الحكومية على دعم بنك إنتيسا سان باولو، أكبر بنوك التجزئة في إيطاليا.

وعبرت دول الاتحاد الأوروبي عن قلقها حيال الوضع الخطير لبعض البنوك الإيطالية فيما تحاول روما مواجهة قروض متراكمة.

وقال وزير المالية الايطالي إن روما «ستتبني إجراءات ضرورية لضمان استمرار عمل النشاط المصرفي على أكمل وجه وحماية كل أصحاب الحسابات الحاليين والودائع والأسهم».

مبيعات التجزئة البريطانية تتعافى في يونيو وتوقعات يوليو سيئة

تعافي في مبيعات التجزئة البريطانية

أظهر مسح نشرت نتائجه اول امس الثلاثاء أن أداء المتاجر البريطانية في يونيو حزيران جاء أفضل من توقعات خبراء اقتصاد وإن كانت توقعات الشهر القادم هي الأكثر تشاؤما منذ سبتمبر أيلول وهو ما يظهر إلى أي مدى يظل المتسوقون حذرين مع ارتفاع التضخم.

وقال اتحاد الصناعات البريطاني إن مؤشره الشهري لمبيعات التجزئة ارتفع إلى12+ في يونيو حزيران متجاوزا متوسط توقعات خبراء الاقتصاد الذي بلغ2+ في مسح أجرته رويترز.

وكان المؤشر قد انخفض في مايو أيار إلى2+ مسجلا أدنى مستوياته في أربعة أشهر.

وتراجعت التوقعات لشهر يوليو تموز إلى3+ بما يتسق مع المستوى المنخفض الذي جرى تسجيله في سبتمبر أيلول.

وقال الاتحاد إن المبيعات جاءت بشكل عام متوافقة مع المعدلات الموسمية.

وفقد طلب المستهلكين والاقتصاد الأوسع نطاقا بعضا من زخمه في أوائل 2017 نظرا لارتفاع التضخم إلى نحو ثلاثة في المئة وتباطؤ نمو الأجور. وأظهر مسح لثقة المستهلكين نشرت نتائجه في وقت سابق من اليوم أن الأسر أصبحت أكثر تشاؤما بعد نتائج غير حاسمة للانتخابات وعلامات جديدة على ضعف سوق الإسكان.

رواتب المديرين التنفيذيين تنمو بمعدل أسرع 10 مرات عن الموظفين في سويسرا

واصلت الفجوة بين الدخول في سويسرا اتساعها في 2016، حيث ارتفعت رواتب المديرين التنفيذيين بمعدل أسرع بعشر مرات عن مرتبات الموظفين، وفقا لما جاء في دراسة نشرتها منظمة «يونيا» أمس.

وفي تحليل المنظمة أن أجور 40 شركة سويسرية، قفزت أتعاب المديرين العامين لهذه الشركات 7 في المائة العام الماضي لتصل إلى 188 مليون فرنك سويسري، في الوقت نفسه، شهد الموظفون زيادة في الأجور 0.7 في المائة، أو أقل بعشرة أضعاف، حسبما كتبت المنظمة في بلاغ.

وشهدت 26 من 40 من الشركات المدروسة، زيادة في رواتب المديرين التنفيذيين بقوة على سبيل المثال، فقد زاد راتب تيجان ثيام مدير مصرف «كريدي سويس»، ثاني أكبر المصارف السويسرية، 30 في المائة تقريباً، أو إلى 10.2 مليون فرنك سويسري (10.7 مليون دولار). لكن من ناحية أخرى، شهد سيرجيو إيرموتي، الذي يقف على رأس المصرف السويسري الأول، «يو بي إس»، انخفاضاً في إيراداته 4.2 في المائة، ليقف راتبه عند 13.7 مليون فرنك (14.4 مليون دولار) في السنة.

وتلقى إريك فرانوالد المسؤول عن «سينجنتا»، من كبريات الشركات العالمية في التقنية الإحيائية 8.4 مليون فرنك (8.8 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 38 في المائة.

أما المدير العام لشركة زيوريخ للتأمين، الإيطالي ماريو كريكو، فقد تلقى 7.8 مليون فرنك (8.2 مليون دولار)، وهو ما يُماثل قفزة في الراتب تقارب 28 في المائة، فيما حصل الرئيس السابق لشركة «نستله»، الألماني بول بولكه، الذي ترك منصبه في (يناير) هذا العام، على 11.2 مليون فرنك (11.7 مليون دولار)، بزيادة 23.6 في المائة.

الصين تتوسع في التجارة الإلكترونية بـ 3.8 تريليون دولار

توقعت شركة «ماكنزي آند كومباني» الاستشارية، تسجيل ارتفاع في حجم سوق التجارة الإلكترونية الصينية بنسبة 19% على أساس سنوي هذه السنة.

ونقلت «الوكالة الصينية للأنباء» (شينخوا) عن تقرير أصدرته الشركة، أن الصين دخلت «حقبة جديدة من تجارة التجزئة» تتميز بتجارة المتصل وتجارة غير المتصل، التي أوجدت إمكانات ضخمة وطلباً خصوصاً بالمنتجات وفقاً للطلب».

وأكد التقرير أن هذا الارتفاع «مدعوم بازدياد شعبية وسائل التواصل الاجتماعي التي تشجع على الشراء عبر الإنترنت».

ولفت إلى أن شركات التجارة الإلكترونية «تقدم حالياً خدمات أقل جودة على وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالخدمات الموجودة على مواقعهم على الشبكة العنكبوتية»، مشيراً إلى «توافر إمكانات ضخمة في السوق إذا تمكنوا من تحسين خدماتهم على هذه الشبكات». وبرزت الصين بعد سنوات من النمو القوي، كأكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم، إذ يساوي حجم سوقها ذلك المشترك لستة أسواق رئيسة، هي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية وفرنسا.

وأكدت وزارة التجارة الصينية أن سوق التجارة الإلكترونية الصينية «توسعت بنسبة 19.8% على أساس سنوي العام الماضي، ليصل إلى 26.1 تريليون يوان، ما يعادل 3.82 تريليون دولار، ما يمثل 39.2% من إجمالي التجارة العالمية».

2.7 مليار دولار.. غرامة ضد «غوغل» للتحيز التسويقي

فرضت أجهزة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي، غرامة غير مسبوقة على شركة خدمات الإنترنت الأمريكية العملاقة «جوجل» التابعة لشركة «ألفابت» بلغت 2.42 مليار يورو (2.7 مليار دولار) لتحيزها لخدمتها التسويقية على نحو غير قانوني.

وبحسب «رويترز»، فقد ذكرت المفوضية الأوروبية، أن أمام «جوجل» 90 يوما لإنهاء ممارستها المخالفة لقواعد المنافسة وإلا ستواجه غرامة تصل إلى 5 في المائة من متوسط الإيرادات اليومية لـ«ألفابت» في أنحاء العالم. ويأتي الإجراء بعد تحقيق مطول استغرق سبعة أعوام بناء على عشرات الشكاوى من منافسين ومنهم مواقع يبلب الأمريكي وتريب أدفايزر وفاوندم البريطاني لمقارنة الأسعار وشركة نيوزكورب وجماعة الضغط فيرسيرش.

وهذه أكبر غرامة تفرضها جهات مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي على شركة منفردة وتتجاوز غرامة قدرها 1.06 مليار يورو فرضها الاتحاد على شركة إنتل الأمريكية لتصنيع الرقائق الإلكترونية عام 2009.

وكشفت مارجريت فيستاجر مفوضة الاتحاد لشؤون المنافسة، عن أنه تم تحليل 1.7 مليار طلب بحث، تشكل 5.2 تيرابايت من البيانات، في إطار التحقيق المتعلق بـ«جوجل»، مشيرة إلى أن أي شخص يتعرض للضرر نتيجة «السلوك غير القانوني لـ«جوجل» يمكنه رفع دعوى أمام المحاكم الوطنية لطلب تعويض». وقالت فيستاجر في بيان صحافي: «ما تفعله «جوجل» غير قانوني بموجب قواعد منع الاحتكار المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.. فهي تحرم الشركات الأخرى من فرصة التنافس على أساس الكفاءة .. والأهم من ذلك، أنها تحرم العملاء الأوروبيين من الوصول إلى اختيار صحيح والاستفادة الكاملة من الأفكار الجديدة».

ودافعت «جوجل» عن نفسها بالقول إن «جوجل شوبينج» هي خدمة إعلانات بالدرجة الأولى، وأن المستهلكين يطلعون خلال تبضعهم على الإنترنت خصوصا على موقع «أمازون» الذي يشكل، بحسب «جوجل»، نصف أبحاث المشتريات في السوق الأوروبية.

صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي

قال صندوق النقد الدولي إنه خفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي إلى 2.1% في 2017 و 2018 متراجعاً بذلك عن توقعات بتعزيز النمو نتيجة خطط التخفيضات الضريبية والإنفاق المالي لإدارة الرئيس، دونالد ترمب.

وفي بيان بعد مراجعة للسياسات الاقتصادية الأميركية قال الصندوق إن إدارة ترمب ستواجه على الأرجح صعوبة في تحقيق نمو بأكثر من ثلاثة في المئة لفترة طويلة لأسباب منها أن سوق العمل بالفعل عند مستوى يقترب من حد التوظيف الكامل.

وكان الصندوق توقع في نيسان وصول النمو في الولايات المتحدة إلى 2.3% للعام الجاري و2.5% للعام المقبل مدعوما بتخفيضات ضريبية متوقعة والمزيد من الإنفاق الاتحادي.

لكن مع نقص التفاصيل بشأن «خطط السياسة التي لا تزال قيد التطوير» لدى الإدارة الأميركية قال الصندوق إنه قرر حذف الحافز المفترض من توقعاته.

وقال صندوق النقد إن الخطط الأخيرة للميزانية في إدارة ترمب ستفرض حصة غير متناسبة من خفض الإنفاق على كاهل الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل مضيفا أن الإجراء «سيتعارض على ما يبدو مع أهداف الميزانية المتمثلة في تعزيز سلامة ورفاهية جميع الأميركيين».